



## Islamic Murabaha and its impact on Islamic banking liquidity risk Applied study in the National Bank and Ifaf Islam

المرابحات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية

دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وايفاف الاسلامين

\* م.م. قاسم حميد ناصر

\* م.م. علياء كاظم عيال

\* م.م. مصطفى سلام عبد الرضا

**Abstract** The objective of this paper is to highlight the most important risks facing financial institutions, especially Islamic banks, resulting from the liquidity shortage in banking, namely the liquidity risk and the resulting effects, especially when exposed to suddenly withdrawals by measuring and analyzing the liquidity risks of banking and the most important means used to treatment these risks including Islamic Murabaha. Two banks were selected, namely, the National Islamic Bank and the Islamic Bank of Elaf. The indicators of liquidity risk were used. The problem of research is the statement of the effect of the Islamic Murabaha instrument as a instruments of Term debt and its effects on liquidity risk mitigation. The indicators were analyzed and tested using the F, P- value and impact tests using the R2 parameter using ANOVA. The research concluded that there was a significant effect of the Islamic Islamic Murabaha instrument on the liquidity risk of banks, And on the basis of which the alternative hypothesis was accepted. The paper also reached recommendations, the most important of which is to show high interest in the Islamic Islamic Murabaha instrument as it constitutes the bulk of the Islamic credit as well as its high liquidity through .resale, Lack of liquidity when they are received

\* جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب

**المستخلص:-** تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وبالأخص المصارف الإسلامية والناجمة من عمليات النقص الحاصل في السيولة المصرفية وهي مخاطر السيولة والاثار الناتجة عنها وبالأخص عند التعرض الى عمليات السحب المفاجئ من خلال قياس وتحليل مخاطر السيولة المصرفية وبيان اهم الوسائل المستخدمة لمعالجة هذه المخاطر ومنها المرابحات الإسلامية اذ تم اختيار مصرفين وهما المصرف الوطني الإسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي وتم استخدام المؤشرات الخاصة بمخاطر السيولة، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان تأثير أداة المرابحات الإسلامية بوصفها من أدوات الدين قصيرة الاجل واثارها في تخفيف مخاطر السيولة اذ جرى تحليل المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري F,P-value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد  $R^2$  باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان هناك تأثير معنوي لأداة المرابحات الإسلامية على مخاطر السيولة المصرفية ولكلا المصرفين وبدرجة متفاوتة والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة ، وكذلك توصلت الورقة الى توصيات أهمها ابداء الاهتمام العالي بأداة المرابحات الإسلامية كونها تشكل الجزء الأكبر من الائتمان الإسلامي إضافة الى سيولتها العالية من خلال إعادة بيعها مما يجعل المصرف قادر على معالجة حالات نقص السيولة عند حصولها.

**المقدمة:** يعد القطاع المصرفي العراقي بمؤسساته المالية المختلفة وبالأخص الإسلامية منها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني الهادفة الى دفع عجلة الاقتصاد الى الامام من خلال قدرتها على اداء دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة والسعي الى توظيف ما يمتلكه من موارد مالية في مجالات استثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق اهدافها التتموية والاقتصادية، اذ يشكل الائتمان المصرفي والذي يعد من ابرز واهم ادواته المرابحة الإسلامية الركيزة الثانية والاساسية لأعمال المصارف بعد الاستثمار الإسلامي ، وبالتالي فان منح الائتمان المصرفي عادة ينجم عنه التعرض الى مختلف المخاطر واهما مخاطر السيولة التي لا تزال تشكل الهم الأكبر لدى المصارف في محاولة لتخفيفها والتخلص منها لما لها من اثار سلبية تنعكس على أداء المصارف وبالأخص في مجال نقص السيولة النقدية المستخدمة في الاعمال المصرفية ، وقد جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية العراقية وقياسها وتحليلها وبيان الاثار السلبية التي تتركها على مستوى السيولة من خلال توضيح الأثر بين المرابحة الإسلامية مخاطر السيولة المصرفية ، اذ ان نجاح المصرف يعتمد بالدرجة الأساس على قدرتها في تخفيف وتجنب المخاطر التي تصاحب اداءها المصرفي من خلال استخدام جملة من الإجراءات التي تكفل لها التخفيف من الاثار السلبية لمخاطر السيولة ، وقد قسم هذا البحث الى مباحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التحليلي والاحصائي والأخير هو الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول/ منهجية البحث

### أولاً/ مشكلة البحث

تعد المصارف الإسلامية واحدة من أهم المؤسسات المالية العاملة في الساحة المصرفية نظرا للدور المؤدى من قبلها في دعم القطاعات المختلفة لما تملكه من أدوات تمويلية مختلفة سواء كانت على مستوى الائتمان الإسلامي او على مستوى الاستثمار الإسلامي اسهمت بشكل كبير في توفير احتياجات السوق المختلفة تأتي في مقدمتها المراجحات الإسلامية، وفي ضوء هذا الدور فان المصارف الإسلامية وكبقية المؤسسات المالية تتعرض الى جملة من المخاطر ابرزها مخاطر السيولة المصرفية مما يجعل هذ المصارف عرضة الى حالات نقص السيولة وبالتالي فأنها تحتاج الى أدوات او وسائل مالية تسهم في معالجة مخاطر السيولة المصرفية عند حصولها، وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو هل تسهم أداة المراجحات الإسلامية باعتبارها من أهم أدوات الدين قصيرة الاجل في معالجة او تقليل مخاطر السيولة المصرفية عند حدوثها في مصرفي الوطني وايلاف الاسلامين .

### ثانيا/ أهمية البحث

تحظى جميع المخاطر المصرفية باهتمام كبير من قبل إدارات المؤسسات المالية وعلى وجه الخصوص إدارات المصارف الإسلامية نظرا لأهميتها وخطورتها على بقاء المصرف واستمراره في نشاطه وهذا يجعل إدارات هذه المصارف تسعى الى إيجاد افضل الاستراتيجيات الفاعلة والقادرة على تخفيف هذه المخاطر (مخاطر السيولة المصرفية) بالاعتماد على مختلف الأدوات المالية قصيرة الاجل ، وفي ضوء ما تقدم تكمن أهمية البحث في محاولة المصرفين التخفيف من مخاطر السيولة المصرفية بما يضمن تحقيق مبدأ السيولة الامنة ولتحقيق ذلك تستخدم جملة من الأدوات المالية قصيرة الاجل ومنها أدوات المراجحات الإسلامية كونها من أهم أدوات الدين قصيرة الاجل والتي تشكل غالبية الائتمان الإسلامي ويمكن الاستفادة منها في تخفيف حالات نقص السيولة من خلالها إعادة بيعها الى اطراف أخرى كونها من أدوات الدين قصيرة الاجل القابلة للبيع.

### ثالثا/ اهداف البحث

يهدف البحث الى:

1. توضيح أهمية المراجعة الإسلامية في اعمال الصيرفة الإسلامية ودورها كأداة مديونية قصيرة الاجل في معالجة مخاطر السيولة.

٢. تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية والمرابحة الإسلامية للمصارف عينة البحث.

٣. التعرف على المرابحات الإسلامية واهميتها في العمل المصرفي الإسلامي.

٤. دراسة الاثار الناجمة عن مخاطر السيولة لمصرفي الوطني وايلاف الاسلاميين.

#### رابعاً/ فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:

عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأداة المرابحات الإسلامية على مخاطر السيولة المصرفية.

#### خامساً / حدود البحث وأسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من المصارف لجمع البيانات للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) ولكلا المصرفين.

#### الجدول (١) متغيرات الدراسة

نوعه	المتغير	نسب المخاطرة المصرفية	نوعه	المتغير	
معتمد	Y1	النقد والارصدة النقدية لدى المصارف/الموجودات	مستقل	X	المرابحات الإسلامية
معتمد	Y2	قروض / الودائع			
معتمد	Y3	نقد واستثمارات / الموجودات			

#### المبحث الثاني/ الجانب النظري

##### أولاً/ مفهوم المرابحة

وتعد المرابحة من أنجع وأهم الصيغ التي تتخذ منها المصارف الإسلامية طريقها نحو الاستثمار هناك جملة من المفاهيم التي اشارت الى المرابحة نستعرض بعضها منها اذ يمكن تعريف المرابحة بأنها عبارة عن بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية (محمد، ٢٠٠٩: ٥) وعرفت ايضاً بانها بيع الشيء بسعر متفق عليه مع المشتري ويتم تسليم السلعة في مجلس البيع ثم استلام ثمنها آجلاً في موعد لاحق محدد (قنطججي، ٢٠٠٨: ٢) وعرفها اخرون بانها بيع الشخص ما يملكه بالثمن الذي اشترى به مع ربح زائد عليه معلوم يذكره للمشتري ويعرفه

بالقدر او بالنسبة الى الثمن السابق كعشرة او نحو ذلك ( الشعراي، ٢٠١٠: ٦٧) وعرف عقد المربحة بانه بيع يتفق فيه شخصان أو أكثر علي تنفيذ الاتفاق يطلب فيه الأمر من المأمور شراء سلعة معينة او موصوفه بوصف معين ويعدده بشراء السلعة منه وتريجه فيها على أن يعقدا بعد ذلك عقداً بالبيع ( الكباشي، ٢٠٠٨: ٨) ويمكن تمثيل صورة المربحة بان يطلب صاحب مصنع من المصرف الإسلامي ان يشتري له جهازا معين وفق مواصفات متفق عليها ويدفع المشتري ربحا متفق عليه مقابل قيام البنك بشراء ذاك الجهاز وتأجيل الثمن وجعله على شكل أقساط ويبقى ملك الجهاز للمصرف لحين اكمال دفع الأقساط بعدها يتم تحويل الملكية الى المشتري (الرواحنه و شديفات، ٢٠١١: ٧) وفي ضوء ما سبق نلاحظ ان المربحة تتمتع بأهمية كبيرة لدى المصارف الإسلامية من خلال قدرتها على اشباع رغبات الزبائن فيما يخص السلع وغيرها وبالتالي فأنها تعمل على معالجة الحاجة الى السيولة عند الحاجة اليها اذ بإمكان الزبون عند الحاجة الى أي سلعة ذات مواصفات معينة يمكن له اللجوء الى المصرف الإسلامي ويطلب منه شراء هذه السلعة بذات المواصفات مقابل تعهد الزبون على سداء ثمن هذه السلعة اما في تاريخ لاحق متفق عليه في محل العقد او تسديد ثمنها على شكل أقساط متساوية وبالتالي يمكن لنا ان تعرف المربحة الإسلامية بانها عقد بين طرفين يتعهد بموجبه بائع السلعة بتحويل ملكيتها الى المشتري بسعر اعلى من ثمنها مقابل تعهد الأخير بدفع الثمن بوقت لاحق.

### ثانيا/ شروط المربحة

١. يجب على البائع صراحة أن يذكر كلفة البضاعة المراد بيعها وهامش الربح الوارد منها.
٢. كلفة الموجود المباع يجب أن تكون معروفة ومؤكدة.
٣. الربح في عقد المربحة يجب أن يكون محدد باتفاق الطرفين أما بمبلغ ثابت أو بنسبه معينه من الربح يتفق عليها.
٤. يضمن البائع جميع المصاريف المتعلقة بالبضاعة ويحملها على كلفة الموجود الأساس ( Sultan,Ebrahim,2011:3)
٥. المعرفة التامة بأحوال السوق وظروفه وأنواع المنتجات محل التعامل وأماكن توزيع المنتجات وأخلاقيات التجارة.
٦. أن تكون المربحة على شيء مملوك للبائع، أي له حق الملكية الذي يترتب بمجرد انعقاد العقد صحيحا حتى ولو لم يتم قبض أو حيازة المبيع وتسليمه (المغربي، 2004: 153).

ثالثا/ أهمية تطبيق عقد المربحة في المصارف الإسلامية

تنضوي المربحة على اهمية واضحة تتمثل بالآتي: (مسعودة،2008: 53).

١. توفير احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية فتسهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي.
٢. توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية مما يسهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
٣. دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير وسائل الإنتاج وتصريف المنتجات الأمر الذي يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق درجة أعلى من الترابط بين قطاعاته.

#### رابعاً/ مخاطر السيولة المصرفية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر ، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والمحافظة عليها (زريق ، ٢٠١٢: ٢) ، وقبل الحديث عن المخاطر السيولة لابد من الإشارة الى مفهوم المخاطرة ، فقد عرفها البعض بأنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها (صالح ، ٢٠٠٩ : ٢) ، وأشار اليها اخرون بأنها مقياس محتمل حول المردود المستقبلي من الاستثمار (Cecchetti&Schoenholtz,2011:139) ، فمن خلال ما تقدم يتبين ان المخاطرة هي حالة عدم التأكد التي تتعرض لها ادارة المصرف ناتجة عن حدث قد تتعرض له في المستقبل مما يستدعي توخي الدقة والحذر .

تنشأ مخاطر السيولة المصرفية من خلال تمويل الموجودات ذات الاجل الطويل بمطلوبات ذات الاجل القصير مما يجعل المطلوبات عرضة للمخاطرة وعادة ما تكون مخاطر السيولة ذات طبيعة فردية ولكن في بعض الحالات قد تتعرض المؤسسة المالية الى الخطر وهذا الامر يعتمد بالدرجة الأساس على الخصائص الفردية لكل مؤسسة مالية ومسئوليتها من خلال طريقة عملها وتخصصها، وعادة ما يكون للودائع استحقاق تعاقدى اقل بكثير من احتياج المصرف الى السيولة (Kumar&Yadav,2013:2) وبالتالي فان جمع الودائع ذات الآجال القصيرة وتوجيهها نحو الاستثمارات المالية طويلة الاجل يعني التعرض الى مشاكل نقص السيولة عن التعرض الى عملية سحب الودائع ومن هنا نجد ان جملة من المؤسسات المالية الكبيرة وقعت في هذا الخطأ وبالأخص في فترة الازمة المالية التي كان سببها تغليب الاجل القصير للودائع على التمويل الطويل (Claeys,2015:11) وفي ظل النظام الجديد لابد من ان تشمل إدارة مخاطر السيولة على النظم

الشاملة ومتطلبات الرقابة اذ يمكن للمؤسسة المالية من خلال وجود الاستراتيجيات والأنظمة السليمة والفعالة ان تحدد وتقيس وترصد وتراقب مخاطر السيولة حيث يتم الاعتماد على وجود مؤشرات للإنذار المبكر والتي من خلالها يمكن تحديد المخاطر فور ظهورها او بروز نقاط ضعف تدل على ان هناك مشكلة في سيولة المصرف (Yan,2013:64).

وفي ضوء ما تقدم نستعرض جملة من المفاهيم الخاصة بمخاطر السيولة فقد عرفت على انها عدم قدرة المؤسسة المالية بحصولها على كميات كبيرة من السيولة بكلف اقل وبدون تحريك أسعار السوق (Câmara,2014:1) وتعرف أيضا على انها المخاطر التي تنتج عن الصعوبات في الحصول على النقد المطلوب بكمية معقولة سواء على مستوى الإقراض او من خلال بيع الموجودات (Ahmed,2014:15) وعرفها اخرون بانها عدم قدرة المؤسسات المالية على مقابلة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة عالية وضمن الاحتياجات المالية دون التأثير على العمليات اليومية والوضع المالي للمؤسسة (BCOBS,2006:1) وعرفت أيضا بنها الخسائر الناجمة عن عدم قدرة وكفاءة المؤسسة المالية على مقابلة احتياجاتها النقدية المستحقة مما يستدعي المؤسسة للحصول على تمويل بكلف زائدة (Al Aboodi,2013:12) وفي ضوء ما تقدم نلاحظ ان مخاطر السيولة تكمن بدرجة أساسية في قدرة وكفاءة البنك في الحصول على احتياجاته المالية سواء من خلال الاقتراض او تسييل الموجودات المالية لتغطية الانخفاضات الحاصلة بالسيولة او مواجهة حالة من عمليات السحب المفاجئ ومن هنا يمكن ان نعرف مخاطر السيولة بانها قدرة المصرف في تغطية احتياجاته المالية عند الحاجة اليها بأسرع وقت واقل كلفة.

#### خامسا/ الأسباب المحتملة لمخاطر السيولة ( Rifki,2010:26 )

١. تقود الأرباح المودعين الذين لديهم حساسية لحركة أسعار الفائدة ربما يحولون ودائعهم من البنوك الإسلامية التي تمنح أرباح الى البنوك التجارية اذ كان سعر الفائدة أكثر جاذبية من الأرباح المقدمة.

٢. تقود الشريعة الإسلامية المودعون الذين يبدون اهتماما بالضوابط الشرعية سواء على مستوى المصرف او الخدمات او المنتجات او الشبكات او التسهيلات المصرفية الأخرى ربما يقومون بسحب او تحويل اموالهم إذا لم يتم استيعاب توقعاتهم.

٣. رغبة اغلب المودعين على إيداع أموالهم في شكل أدوات ودائعية قصيرة الاجل مما يعني إمكانية الطلب على السيولة في الاجل القصير وبالتالي يجعل المصرف عرضة الى عمليات السحب المستمرة.

٤. تفضيل المصارف الإسلامية بشكل عام تمويل ديونها بالاعتماد على راس المال كون ان هذه المصارف مقيدة في شروط واحكام تخص الودائع في جانب المطلوبات اذ توجد هناك ودائع تخصص لتمويل أداة معينة مثلا ودائع المرابحة اذ لا يمكن للمصرف ان يوجه هذه الودائع الى اداة المضاربة بالتالي التقيد بشروط الإيداع.

٥. ان ممارسات ادارة السيولة في جانبي المطلوبات والموجودات هي ليست الممارسات المثالية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية اذ يتعين على المصارف الإسلامية إقناع المودعين بالمشاركة في الودائع طويلة الأجل لتمويل المشاريع الإسلامية طويلة الأجل وفي الوقت نفسه يجب أن تكون المصارف قادرة على إدارة الطلب قصير الأجل على السيولة بالنسبة للمودعين.

٦. تعتمد عمليات المصارف الإسلامية بشكل أساسي على القطاع الحقيقي لكسب الأرباح وتقاسمها مع المودعين وبالتالي ربما المصارف الإسلامية قد لا تستطيع ان تعطي أرباح بصورة مستمرة لأنه ليس بالضرورة ان تكون جميع المشاريع مدرة للأرباح وبصورة مستمرة ومع ذلك فان المودعين دائما يتوقعون ان هناك ارباح ستوزع لهم مقابل ودائعهم.

#### سادسا/ العوامل الداخلية المسببة لمخاطر السيولة (عبد الستار، ٢٠١٢: ١٢٦)

١. ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الموجودات والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

٢. سوء توزيع الموجودات على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

٣. الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

#### سابعا/ أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية (شابرا و خان، ٢٠٠٠: ٨١)

١. تعتمد معظم هذه المصارف على الحسابات الجارية بدرجة كبيرة وهذه قابلة للسحب تحت الطلب في أي وقت.

٢. هناك قيود شرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءا كبيرا من أصول المصارف الإسلامية.

٣. تباطؤ تطوير الأدوات المالية الإسلامية اذ لا تستطيع المصارف الإسلامية تعبئة الأموال المالية من الأسواق في زمن قصير وتزداد صعوبة هذه المشكلة لعدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية.

٤. لا تستطيع المصارف الإسلامية اللجوء الى البنك المركزي على اعتباره الملجأ الاخر للإقراض كونها تمنح على أساس الفائدة والمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة.



## ثامنا/ مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية

١. النقد والارصدة النقدية لدى المصارف الى الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. (بوعبدلي وسعيد، ٢٠١٤: ١٠٦)

$$\frac{\text{النقد والارصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{النقد والارصدة النقدية لدى المصارف الى الموجودات}} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{الموجودات}}$$

٢. النقدية والاستثمارات الى الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية والاستثمارات المالية التي يمكن لمصرف استخدامها لتلبية التزاماته

المختلفة. (خضير)

$$\frac{\text{النقدية والاستثمارات}}{\text{مؤشر النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات}} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{الموجودات}}$$

٣. نسبة التوظيف تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في تلبية الائتمان الجديد، الا انها في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية: (Rose , 1991, 141)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{الائتمان المصرفي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

## المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي (التحليلي والاحصائي)

أولاً/ تحليل المرابحات الإسلامية لمصرفي ايلاف الإسلامي والوطني الإسلامي

الجدول رقم (٢) المرابحات الإسلامية لمصرفي ايلاف الإسلامي والوطني الإسلامي (المبلغ بالملايين)

السنة	الوطني الاسلامي	السنة	ايلاف الاسلامي
٢٠١١	7.84%	٢٠١١	16.76%
٢٠١٢	21.56%	٢٠١٢	4.98%

29.50%	٢٠١٣	22.26%	٢٠١٣
25.55%	٢٠١٤	13.87%	٢٠١٤
23.21%	٢٠١٥	34.47%	٢٠١٥

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ بان هناك تذبذب في نمو المربحات الإسلامية ولكلا المصرفين اذ اعلى ما وصل الية الصرف الوطني كان في سنة ٢٠١٥ واقلها في سنة ٢٠١١ في حين ان مصرف ايلاف اعلى ما وصل الية كان في سنة ٢٠١٣ واقلها في سنة ٢٠١٢ وبشكل عام فان المصرف الوطني كان افضل من حيث حجم المربحات الممنوحة من المصرف الاخر اذ تعد المربحة من اهم موارد الائتمان الإسلامي اذ تكاد تشكل ما نسبته ٩٠% من مجموع الائتمان المصرفي ومن هنا وفي ضوء هذه الأهمية لا بد للمصرف ان تولي اهتماما متزايدا بموضوع المربحات بالشكل الذي يحقق افضل المكاسب للمصرف، اذ تم احتساب نسبة المربحات في الجدول أعلاه من خلال تقسيم حجم المربحات الإسلامية لكل سنة على مجموع المربحات الإسلامية للسنوات الخمس أي تم اخذ المتوسط لكل سنة.

ثانيا/ تحليل مؤشرات مخاطر السيولة للمصرف الوطني الاسلامي

الجدول رقم (٣) مؤشرات مخاطر السيولة للمصرف الوطني الاسلامي

النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
النقد/ الموجودات	53.4%	46.9%	32.3%	36.1%	31.3%	40.0%
الائتمان/ الودائع	80.1%	85.6%	99.8%	135.6%	122.1%	104.6%
نقد واستثمارات/الموجودات	1.5%	1.4%	0.9%	1.4%	1.1%	1.3%

١. مؤشر النقد الى الموجودات / تشير هذه النسبة الى مقدار الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى ونسبتها الى حجم الموجودات الكلية اذ يعد النقد العمود الفقري لعمل المصارف لتلبية احتياجاتها سواء كان على مستوى السحوبات الشخصية من قبل الزبائن او تمويل المشروعات الاستثمارية، ومن خلال ما تقدم نلاحظ في الجدول (٣) ان هناك انخفاض في معدلات النمو لهذا المؤشر اذ حصلت اعلى نسبة في سنة ٢٠١١ واقلها في سنة ٢٠١٦، وبالتالي نجد ان مخاطر السيولة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف قد تتركز بشكل كبير في السنوات ذات المؤشر المنخفض، اذ ان الارتفاع في هذه النسبة تعني عدم تعرض المصرف الى مخاطر سيولة بسبب ارتفاع حجم النقد بالمقارنة مع حجم الموجودات اذ نلاحظ في سنة ٢٠١٦ التي كانت اقل

مؤشر في السنوات الخمس ان النقد الإجمالي يشكل اقل من ثلث الموجودات وهذا الامر قد يعرض المصرف الى مخاطر ناتجة عن السحوبات المفاجئة وبالتالي قد يتعرض الى الإفلاس ومن هنا يتطلب من المصرف الوطني ان يركز على تحقيق توازن في عملية السيولة والأمان والربحية فلا يحتفظ بكميات كبيرة من السيولة الغاية منها تحقيق مبدء السيولة للوفاء بمتطلباتها مما يفقد المصرف فرص الحصول على مكاسب مالية، ولا يمكن ان يسهم في تمويل مشروعات استثمارية لتحقيق مكاسب مالية وبالتالي هذا الامر يكون على حساب مبدء السيولة الكافية، وبالتالي لابد من تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان بالشكل الذي يمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته من جهة وتحقيق مكاسب مالية من جهة والحفاظ على أموال مودعيه من جهة أخرى.

٢. مؤشر الائتمان الى الودائع: يشير هذا المؤشر الى حجم الائتمان بالمقارنة مع حجم الايداع ومدى اعتماد المصرف على ودائع الزبائن في تمويل الائتمان اذ تعد الودائع من اهم موارد التمويل الخارجية ، اذ ان ارتفاع هذه النسبة ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر سيولة فضلا عن ان اعتماد المصرف على اموال المودعين يحتم عليه ان يحقق لها اعلى درجات الامان من خلال اختيار المواطن الاستثمارية الامنة، اذ ان أي نكول يتعرض له المصرف ينعكس على ودائع الزبائن كون ان عدم التسديد من قبل المقترضين يعني نقصان في السيولة المالية وبالتالي يؤثر على الايداع ومن جانب اخر فان تعرض المصرف الى مخاطر سيولة يؤثر بشكل اساسي على سمعة المصرف في الوسط المالي وبالتالي ينعكس على اعداد الزبائن سواء كان الحالية او الجدد وقد تكون خسارة بسيطة تحصل للمصرف تسبب في توجه الزبائن في وقت واحد لسحب ايداعهم مما يعرض المصرف الى مخاطر كبيرة ناتجة عن توفير السيولة مما يعرضه الى مخاطر افلاس محتمله ، فمن خلال الجدول (٣) نلاحظ ان هذا المؤشر مرتفع جدا على مدى السنوات الخمس وحتى بالمقارنة مع المؤشر العام نجد ان المؤشر يشير الى ان الائتمان الاسلامي يعادل الايداع وهذا يعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر سيولة كبيرة ناتجة عن الارتفاع في عمليات الاقراض فضلا عن ضعف الضمانات المأخوذة من قبل المصرف اذ حصلت سنة ٢٠١١ على ادنى نسبة واستمر النمو الى سنة ٢٠١٥ التي شهدت انخفاض المؤشر ، من هنا يتطلب من المصرف ان يحقق عملية توازن بين ما يمنح من قروض وما يصاحبها من مخاطر ونوع الضمان المأخوذ لقاء تقديم القرض.

٣. مؤشر النقد الاستثمارات الى الموجودات: يشير هذا المؤشر الى حجم الارصدة النقدية السائلة الموجودة لدى المصرف إضافة الى ما يمتلك من استثمارات مالية قصيرة الاجل الى حجم الموجودات الكلية، هذا المؤشر يعكس بصورة واضحة إمكانية المصرف في مواجهة أي حالات

الانخفاض في السيولة المالية إذ يساهم النقد كما بينا في تلبية احتياجات المودعين والمستثمرين على حد سواء والاستثمارات المالية قصيرة الاجل عادة تعرف بانها ادوات مالية قصيرة الاجل تمتاز بالسيولة العالية للغاية من الاحتفاظ بها هي مواجهة حالات نقص السيولة لتلافي تعرض المصرف الى مخاطر سيولة، وبالتالي يحتم الوضع على المصرف ان تكون لديه سيولة نقدية كافية لتغطية التزاماته من جهة ومن جهة أخرى ان تكون لدى استثمارات مالية قصيرة الاجل تمكنه من معالجة حالات نقص السيولة، وفي ضوء ما سبق نلاحظ بان المصرف الوطني الإسلامي لديه استثمارات مالية قصيرة الاجل متواضعة جدا جدا قياسا بحجم موجوداته وحجم المرابحات الاسلامية الممنوحة إذ بلغ حجم استثماراته (١١٩) مليون دينار عراقي وهذا المبلغ ثابت على مدى الخمس سنوات محل البحث وهذا الامر أدى الى ان تكون نسب هذا المؤشر منخفضة جدا فضلا عن انخفاض حجم السيولة النقدية لدى المصرف إذ اعلى ما احتفظ به المصرف هو تقريبا (٨) مليار دينار قياسا بحجم موجوداته فهو مبلغ متواضع وهذا الامر يجعل المصرف عرضة الى مخاطر السيولة المصرفية بدرجة كبيرة إذ نلاحظ ان اعلى ما حصل عليه هذا المؤشر كان في السنة الأولى وذلك بسبب ان حجم الموجودات في هذه السنة كان اقل من السنوات الأخرى في حين ان سنة ٢٠١٣ حصلت على اقل نسبة والسبب في ذلك هو انخفاض حجم النقد مقابل ارتفاع حجم الموجودات وبالتالي حتى يكون المصرف في مأمن من مخاطر السيولة لابد من وجود سيولة كافية قادرة على مواجهة أي نقص وكذلك ضرورة الاهتمام بالاستثمارات المالية قصيرة الاجل كونها الأداة الفاعلة لمواجهة مشاكل النقص في السيولة.

ثالثا/ تحليل مؤشرات مخاطر السيولة لمصرف ايلاف الاسلامي

الجدول رقم (٤) مؤشرات مخاطر السيولة لمصرف ايلاف الاسلامي

النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المؤشر العام
النقد/ الموجودات	62.6%	62.9%	44.1%	42.5%	57.6%	53.9%
الائتمان/ الودائع	46.4%	38.3%	97.5%	128.5%	70.3%	76.2%
نقد واستثمارات/ الموجودات	7.0%	11.4%	16.9%	3.4%	1.2%	8.0%

١. مؤشر النقد الى الموجودات: يظهر من خلال الجدول رقم (٤) ان هناك تذبذب في نسب هذا المؤشر وذلك بسبب التذبذب الحاصل في كل من النقد والموجودات الا ان انخفاض النقد كان اكبر من انخفاض الموجودات ما أدى الى ان يكون هناك انخفاض في بعض السنوات، إذ ان اعلى ما وصل اليه هذا المؤشر كان في سنة ٢٠١٢ وبفارق قليل جدا عن سنة ٢٠١١ بسبب الارتفاع

البسيط الحاصل في كل من النقد والموجودات وقل ما حصل عليه المؤشر في سنة ٢٠١٤ بسبب ارتفاع الموجودات مع بقاء النقد تقريبا كما هو دون تغيير وبالتالي عند مقارنة نسب هذا المؤشر مع المؤشر العام للمصرف يظهر لنا ان المؤشر مرتفع أي ان النقد الموجودات لدى مصرف ايلاف والمصارف الأخرى يكاد يشكل اكثر من نصف الموجودات تقريبا وهذا يعني ان هناك سيولة نقدية موجودة غير مستغلة من قبل مصرف ايلاف مما ينعكس على مبدأ الربحية، وكما ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض مؤشر مخاطر السيولة بسبب ارتفاع حجم النقد وهنا يكون مصرف ايلاف قد حوط نفسه من الوقوع في مخاطر السيولة بسبب احتياظه بسيولة نقدية كبيرة لكن بنفس الوقت كما بينا ينعكس على ما يتحقق من مكاسب مالية وبالتالي لا بد من وجود استراتيجية واضحة لدى المصرف يمكنه من تجنب مخاطر السيولة من جهة وتحقيق الاستثمار الأمثل للأموال من جهة أخرى بما يضمن له تحقيق اعلى المكاسب المالية

٢. مؤشر الائتمان الى الودائع: يبين لنا الجدول رقم (٤) ان هذا المؤشر قد حصل على نسب مرتفعة جدا عدى السنتين الأولى والثانية التي كانت منخفضة الى حد ما اذ حصلت هذا المؤشر على اقل نسبة في سنة ٢٠١٢ بسبب ان هناك انخفاض في جانبي الائتمان والايذاع الا ان انخفاض حجم الإقراض كان اكبر من الإيداع ما أدى الى ان تكون سنة ٢٠١٢ هي اقل من بقية السنوات وبالتالي فان سبب هذا الارتفاع الحاصل في بقية السنوات يعود الى الارتفاع الكبير الحاصل في جانب الإقراض مقابل انخفاض حجم الموجودات في سنة ٢٠١٤ وثباتها في سنة ٢٠١٣ هذا الامر أدى الى تكون مؤشرات السنتين ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ مرتفعة باستثناء سنة ٢٠١٥ التي شهدت انخفاض بالمقارنة مع السنة التي قبلها بسبب الارتفاع الكبير الحاصل في حجم الموجودات مقابل ارتفاع بسيط في جانب الإقراض، ومن هنا نشير الى ان ارتفاع هذا المؤشر ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر سيولة اذ ان ارتفاع حجم الإقراض يعني تعرض المصرف الى مخاطر النكول من قبل المقترضين وبالتالي ينتج عن ذلك انخفاض في حجم السيولة وبالتالي لا بد من ان يكون منح الائتمان الى الزبائن مبني على أسس ائتمانية متشددة بما يضمن حقوق المصرف في الحفاظ على أمواله واموال مودعيه، وبالتالي يتطلب من المصرف ان تكون لديه استراتيجية مدروسة يضمن من خلالها اشباع رغبات المقترضين والمحافظة على مقدار كافي من السيولة لمواجهة أي طارئ، وقد اشرنا سابقا ان المصرف قد احتفظ بسيولة عالية لدى المصارف الأخرى بالفقرة السابقة وهذا يعني انه في مأمّن من الوقوع في مشاكل مخاطر السيولة.

٣. مؤشر النقد والاستثمارات الى الموجودات: من خلال الجدول رقم (٤) يتضح ان هناك نمو في هذا المؤشر على مدى السنوات الثلاث الأولى بسبب الارتفاع الحاصل في جانبي النقد والاستثمارات مقابل ارتفاع جانب الموجودات أيضا لكن ارتفاع الطرف الأول كان اكبر من الطرف الثاني مما أدى الى ان تكون هناك حالة نمو الا ان المؤشر عاد الى الانخفاض الشديد في السنتين الأخيرة بسبب الانخفاض الحاصل في النقد والاستثمارات مقابل ارتفاع كبير في حجم الموجودات، ومن هنا لا بد من الإشارة الى ان الاستثمارات القصية الاجل مراجعة لدى المصرف فضلا عن ان المصرف قد احتفظ بنقد في سنة ٢٠١٥ وصل الى (٥) مليار تقريبا وهذا المبلغ متواضع جدا جدا قياسا بحجم الودائع لدية وحجم الائتمان وبالتالي فان الاحتفاظ بهذا المستوى من النقد ربما يعرض المصرف الى مشاكل في السيولة تعرضه الى خطر الإفلاس في بعض الأحيان، وبالتالي فان المطلوب من المصارف ان يكون لديها سيولة نقد كافية تحت التصرف فضلا عن وجود استثمارات مالية قصيرة الاجل تمكن المصرف من الحصول على السيولة عنج الحاجة اليها وبدون أي خسائر وتكاليف.

#### اختبار فرضية البحث

#### تحليل تأثير $(X_1)$ و $(Y_1, Y_2, Y_3)$

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثير للمتغير المستقل  $(X_1)$  على المتغيرات المعتمدة  $(Y_1, Y_2, Y_3)$  من خلال معامل التحديد ولكلا المصرفين وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F-test) و (P-value) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وبدرجة حرية  $(N_1=1, N_2=4)$  وقد سجل وقف اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٧.٧١ عند نفس مستوى المعنوية ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استخدام اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرف الوطني قد سجل بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرين المعتمدين  $(Y_1, Y_2, Y_3)$  اذ كانا ادنى من 0.05 مما يعني معنوية هذا التأثير، باستثناء المتغير المعتمد  $(Y_3)$  لمصرف ايلاف الاسلامي فلم يكن معنويا عند نفس المستوى فضلا عن انخفاض درجة الارتباط بينه وبين المتغير المستقل وذلك بسبب التفاوت في نسب المؤشر الثالث لمخاطر السيولة والخاصة بمصرف ايلاف، وفي ضوء ما تقدم نشير الى ان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط والقوي ولكلا المصرفين وبالتالي نؤكد وفقا هذه النتائج وفي ضوء الارتباط والمعنوية لمتغيرات الدراسة يمكن للمرابحات الاسلامية ان تسهم في تقليل مخاطر السيولة المصرفية التي تتعرض لها المصارف الاسلامية وبالتالي تساهم بشكل فاعل في ردد المصارف بالسيولة الممكنة عند الحاجة اليها، وبالتالي نؤكد على المصارف الاهتمام العالي بالمرابحات الاسلامية لما لها من دور في عملية

اشباع حاجات الزبائن من مختلف مستوياتهم سواء افراد او شركات بما يحتاجوه، ومن جانب اخر تحقيق مكاسب مالية تمكن المصرف من تحقيق اقصى منفعة لمساهمييه.

الجدول رقم (٥) تحليل تأثير بين  $(X_1)$  و  $(Y_1, Y_2, Y_3)$

المتغير المستقل x1			المتغير المعتمد	المصرف	المتغير المستقل x1			المتغير المعتمد	المصرف
p-value	F-test	R <sup>2</sup>			p-value	F-test	R <sup>2</sup>		
0.001	30.16	0.79	y1	ايلاف الإسلامي	0.013	10.26	0.56	y1	الوطني الإسلامي
0.011	10.68	0.57	y2		0.000	53.99	0.87	y2	
0.182	2.13	0.21	y3		0.003	17.45	0.68	y3	

\*F الجدولية عند مستوى معنوي ٠.٠٥ وبدرجة حرية (n1=1, n2=4) تساوي 7.71 \*\* P-Value

(P<٠.٠٥) معنوية عند ذلك المستوى.

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

١. تشكل المراجحات بالنسبة للمصارف الإسلامية اهم فقرات الائتمان الإسلامي بسبب الدور الكبير الذي تؤديه هذه الأداة في توفير احتياجات السوق المختلفة فضلا عن اشباع الحاجات الاستهلاكية لمختلف الزبائن.

٢. تسهم المراجعة الإسلامية في دعم المشاريع الاقتصادية والصناعية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بما يسهم في دعم الاقتصاد ودفع عجلة الاستثمار في البلدان وتحقيق أفضل المكاسب المالية للمصارف الإسلامية.

٣. حقق المصرف الوطني مستويات أفضل على مستوى حجم المراجحات الإسلامية بالمقارنة مع مصرف ايلاف الإسلامي، في حين مصرف ايلاف كان أفضل من الوطني على مستوى الاستثمارات المالية قصيرة الاجل ما جعل المؤشر الثالث الخاص بالمصرف الوطني منخفض جدا.

٤. حقق المصرف الوطني الإسلامي مستويات أفضل فيما يخص مؤشر الثاني والخاص بمستويات الإقراض، اذ شكل حجم الإقراض لدى المصرف الأول ضعف الإقراض تقريبا لدى المصرف الثاني وهذا يجعل المصرف الوطني أفضل من حيث الاستحواذ على السوق بالمقارنة مع الاخر.

٥. ارتفاع مؤشر مخاطر السيولة لدى المصرف الوطني فيما يتعلق بالمؤشر الثاني بالمقارنة مع المصرف الاخر بسبب ارتفاع حجم الإقراض لدى الوطني بالمقارنة مع حجم الإيداع.

٦. ارتفاع حجم السيولة النقدية لدى مصرف ايلاف بالمقارنة مع حجم الموجودات ما جعل اداءه أفضل من المصرف الوطني حسب المؤشر الأول كون ان ارتفاع السيولة يجنب المصرف مخاطر السيولة.

٧. ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل ( $X_1$ ) على المتغيرات المعتمدة ( $Y_1, Y_2, Y_3$ ) ولكلا المصرفين وفق اختباري F,P-value عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.

### ثانيا/ التوصيات

١. ضرورة الاهتمام العالي بأداة المراجعة الإسلامية من خلال إشاعة ثقافة التعامل بهذه الأداة كونها تعد من أدوات الدين وبالتالي إمكانية بيعها عند الحاجة الى سيولة نقدية بما يسهم في تخفيف مخاطر السيولة المصرفية عند حدوثها فضلا عن تشجيع الزبائن سواء كان على مستوى الافراد او الشركات على التعامل بها والعمل على اشباع حاجاتهم.

٢. ضرورة الاهتمام العالي بتنشيط جانب لاستثمارات الإسلامية كونها تمثل أساس عمل المصارف الإسلامية اذ تعد المصارف الإسلامية بانها مصارف استثمارية تنموية وبالتالي فان تحفيز هذا الجانب يسهم في تمويل مجالات استثمارية مختلفة فضلا عن استغلال فائض السيولة المصرفية.

٣. الاهتمام العالي بجانب الائتمان الإسلامي من خلال إيجاد المنافذ المختلفة لإشباع حاجات ورغبات الزبائن المختلفة اذ يعد الائتمان الإسلامي النشاط الرئيسي الثاني لعمل المصارف الإسلامية، فضلا عن تحقيق مبدأ التوازن في منح الائتمان لان ارتفاعه بشكل غير مدروس يعرض المصارف الى مخاطر نقص السيولة.

٤. ضرورة انشاء مراكز متخصصة في المصارف مهمتها مراقبة مستويات السيولة وتقديم النصح للمصارف فضلا عن اكتشاف مواطن الخلل والبحث عن أفضل الوسائل تسهم في الكشف المبكر للمخاطر قبل حدوثها.

٥. ضرورة العمل على تحقيق التوازن في حجم السيولة النقدية المحتفظ بها سواء كان لدى المصرف او المصارف الأخرى بحيث لا تكون اعلى من المستوى المطلوب بما يسبب تكديس السيولة دون استثمار ولا تكون دون ذلك بما يجعل المصرف عرضه للمخاطر.

٦. ضرورة الاهتمام العالي بأدوات الاستثمارات المالية قصيرة الاجل كونها من أفضل الوسائل التي يعول عليها المصرف في مواجهة حالات الانخفاض في السيولة او عند الحاجة اليها، وهذا الامر يجعل المصارف الإسلامية التي تسعى الى اصدار صكوك إسلامية بدل من أدوات الدين التي تحمل فائدة والمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة.



٧. ضرورة انشاء أسواق مالية متخصصة بالصكوك الإسلامية إضافة الى الأدوات الأخرى بما يعزز اقتصاد البلد في استقطاب رؤوس الأموال اضافتا الى سد حاجة المصارف الإسلامية من السيولة.
٨. ضرورة العمل على توعية الزبائن بإيداع أموالهم على شكل ودائع مخصصة للاستثمار في المربحة الإسلامية مقابل حصة في الأرباح بهذا يكون المصرف قد ساهم في استقطاب الأموال لدية واستثمارها في مجالات مختلفة.

### المصادر

١. بوعبدلي، أحلام، سعيد، حمزة عمي(٢٠١٤)، "دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، مجلد ٧، العدد ٢.
٢. خضير، عباس، جاسم، نبراس(٢٠١٥)، "قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد ٤٤ .
٣. رزيق، كمال(٢٠١٢) ،"تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية"، بحث مقدم الى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية.
٤. الرواحنه، علي و شديقات، جومانه(٢٠١١)، "اثر العقود المركبة المضاربة والمشاركة في التمويل المصرفي الاسلامي"، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي.
٥. شابرا، محمد عمر، خان، طارق الله(٢٠٠٠)، "الرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية"، البنك الإسلامي للتنمية، جدة .
٦. الشعراي، علا اسامة(٢٠١٠)، "اهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الانشطة على نشاط المربحة"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دمشق.
٧. صالح ، مفتاح (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، الجزائر.
٨. عبد الستار، رجاء رشيد(٢٠١٢)، "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد ٣١.
٩. قنطقجي، سامر مظهر، "الفروق الجوهرية بين المربحة والقروض الربوية"،
- [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)
١٠. كباشي، المكاشفي طه(٢٠٠٨)، "بيع المربحة والتقسيم ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي"، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة، دبلن.

١١. محمد، عبد السلام عبد الله (٢٠١٠)، "تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للأمر بالشراء"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
١٢. مسعودة ، ميلود (٢٠٠٨)، "معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة.
١٣. المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) " الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية"، ط ١ ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية.
14. Ahmed, Habib (2015), "Basel III liquidity requirement ratios and Islamic banking", Journal of Banking Regulation., 16 (4).
15. Al Aboodi, Abdulla Ahmad (2013), " A Study on Liquidity Risk Management in UAE Banks", , thesis master ,the British university in Dubai.
16. Câmara, Carolina Perry da (2014), "Liquidity risk: An opportunity to open the window after closing a door", thesis master, Universidade Católica Portuguesa.
17. Claeys, Gregory (2015), " Three Essays on Liquidity Risk", thesis doctor, the European University Institute.
18. Kumar, Manish & Yadav, Ghanshyam, Chand (2013), "LIQUIDITY RISK MANAGEMENT IN BANK", Journal of Management & Research, volume 7, Issue 2.
19. Rifki, Ismal (2010), " THE MANAGEMENT OF LIQUIDITY RISK IN ISLAMIC BANKS: THE CASE OF INDONESIA", thesis doctor, Durham University, United Kingdom.
20. Sultan, Hussam, & Fajr Capital, & Muhammed Ebrahim, Shahid (2011) "Mu rabaha", College Road, university Bangor, United Kingdom,

21. Yan, meilan,” An assessment of UK banking liquidity regulation and supervision”, thesis doctor, School of Business and Economics Loughborough University,2013.